04/2025

السلامة المرورية

تجربة دولة ليبيا

دولة ليبيا
وزارة المواصلات

مقدمة

تعَدُّ السلامة المرورية في ليبيا قضية حيوية نظرًا لارتفاع معدلات حوادث الطرق في البلاد ومعدلات الازدحام ووفقًا لإحصائيات وزارة الداخلية الليبية للفترة من 2019 إلى 2023، بلغ عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في ليبيا معدلات رهيبة نوضحها في الاحصائيات التالية وتمثل هذه الاحصائيات نسبة وفيات الحوادث لكل 100,000 من عدد السكان حسب المعدل العالمي

2023	2022	2021	2020	2019
34	33.1	31.6	27.9	27.7

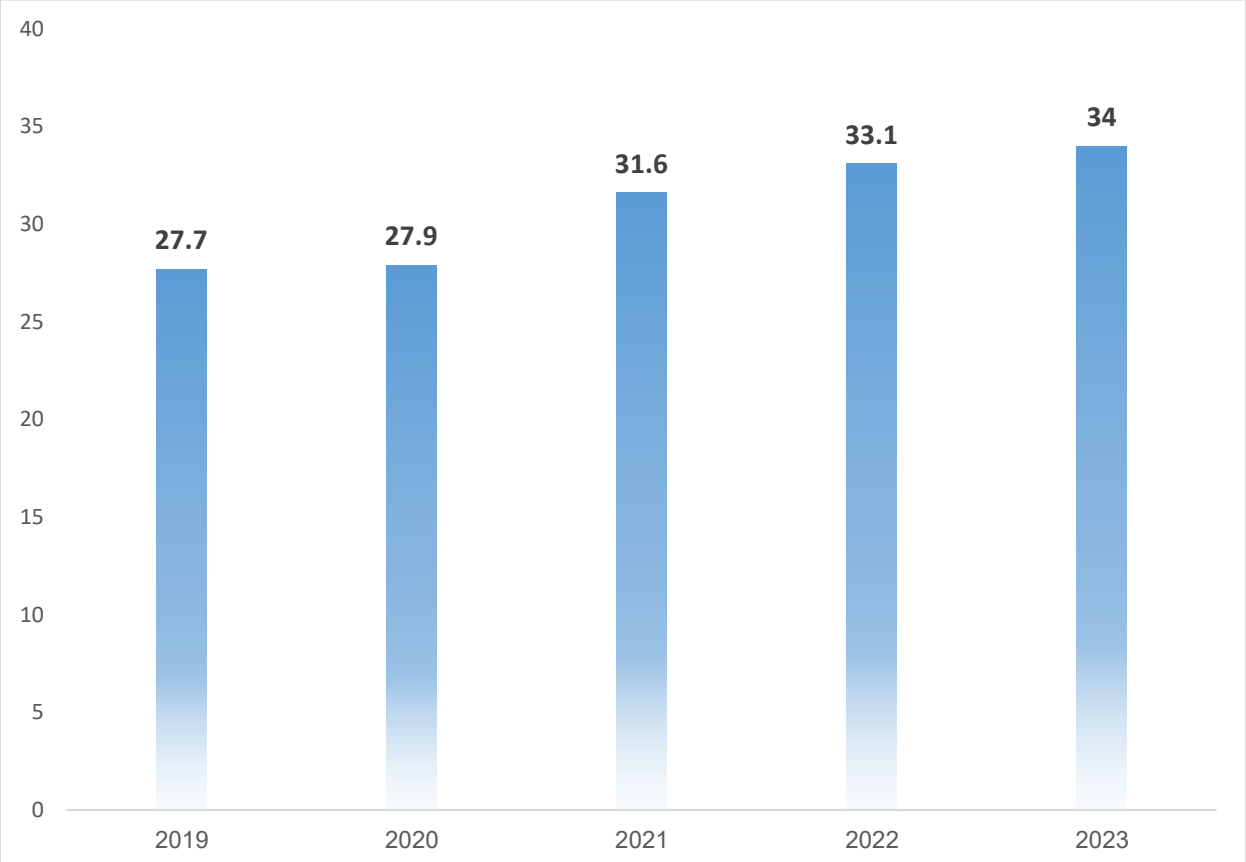

وتشهد تجربه ليبيا في مجال السلامه المروريه في السنوات الاخيرة تطورًا ملحوظا، حيث تم التركيز على تحسين البنية التحتية وتعزيز الوعي المجتمعي، واتخذت الجهات المختصة مجموعة من الإجراءات لتعزيز السلامة المرورية، منها تنظيم حركة الشاحنات على الطرق السريعة. وتهدف هذه الورقة إلى تلخيص أبرز التجارب والإجراءات التي نفذتها ليبيا في هذا المجال.

1. تحسين البنية التحتية :-

تشهد ليبيا تحولات كبيرة في بنيتها التحتية، خاصة في قطاع الطرق والجسور، كجزء من جهود إعادة الإعمار بعد سنوات من التوقف وتعكس هذه المشاريع محاولات لتحسين حركة النقل، وتعزيز السلامة المرورية، ودعم التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المشاريع لرفع مستوى السلامة والجودة الوقائية لشبكات الطرق لصالح جميع مستخدمي الطريق نذكر منها على سبيل المثال صيانة الطرق الساحلية **حيث** تم تقسيم الطريق الساحلي (الذي يمتد 1,760 كم) إلى قواطع، مع البدء في صيانة قواطع مثل (مصراتة – القره بوللي / القره بوللي – تاجوراء .....الخ)"، حيث وصلت نسبة الإنجاز في بعض القطاعات إلى نسب متقدمة ومشروع **توسعة طريق "عين زارة" في طرابلس** وطريق(ترهونة –قصر بن غشير) وطريق الدائري الثالث في طرابلس وهو مشروع حيوي يهدف إلى تحسين البنية التحتية وتخفيف الازدحام المروري في العاصمة الليبية. يبلغ طول الطريق حوالي 24 كيلومترًا، ويربط بين مناطق غرب العاصمة طرابلس وشرقها وكذلك البدء في استبدال بعض الجسور وتنفيذ أخرى وستسهم كافة هذه المشاريع في تحسين البنية التحتية للطرق والتي ستنعكس بشكل إيجابي على الحد من الحوادث والرفع من مستوى السلامة المرورية.

2. الفعاليات

عقدت خلال السنوات الماضية العديد من المؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بحوكمة وإدارة السلامة المرورية في ليبيا نظمتها ورعتها عدة جهات حكومية وأهلية ودولية حيث تم تسليط الضوء على أحدث التقنيات والمعدات الأمنية وناقش الخبراء سبل تعزيز الوعي وتقليل الحوادث عبر تدابير وقائية وتوعوية منها ورشة العمل التي نظمتها وأشرفت عليها بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا ومنظمة تايكس (TAIEX).حيث شاركت الدولة الليبية من خلال خبراء من وزارتي المواصلات والداخلية في هذه الورشة

3. الإجراءات الحكومية والتشريعات:-

العامل البشري هو العامل الرئيسي الذي يمثل 93% من مسببات الحوادث علي الطرقات فيجب الاهتمام به لان له دور كبير في السلامة علي الطرق لهذا قامت ليبيا باتخاذ جملة من الإجراءات منها:-.

- إجراءات تنظيمية لحركة الشاحنات من خلال تحديد ساعات مرورها:
  - مُنعت الشاحنات من استخدام الطريق السريع في طرابلس من الساعة 7صباحًا حتى 5 مساءً طوال أيام الأسبوع (ماعدا الجمعة) لتجنب الازدحام
  - في يوم الجمعة، يُسمح للشاحنات بالمرور حتى الساعة 5مساءً، ثم يُمنع حتى الساعة 10ليلًا
  - الاستثناءات :شاحنات نقل الوقود، الأشغال العامة، الخدمات العامة، وشركة المياه والصرف الصحي
- المرصد الليبي للسلامة المرورية :-

تتجه الدولة الليبية لأنشاء المرصد الليبي للسلامة المرورية جاء هذا التوجه من الأهمية الكبيرة التي توليها ليبيا بالسلامة المرورية وتنفيذا لتوصيات الجهات المحلية والدولية لإنشاء هذا المرصد أسوة بالدول العربية والإقليمية التي قامت بأنشاء هذا الجسم الذي سيقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط العامة للدولة الخاصة بالسلامة المرورية والعمل على توفير الإمكانيات لتنفيذ هذه السياسات والبرامج وقد وصلنا في هذا الى مراحل متقدمة وبانتظار صدور قرار مجلس الوزراء بخصوص انشاء المرصد.

- التوعية المجتمعية

دعت الحكومة إلى توعية السائقين بأهمية الالتزام بقواعد المرور، مع تركيز خاص على الأطفال عبر حملات توعوية في المدارس وتعزيز ثقافة النقل العام و تم تشجيع استخدام وسائل النقل الجماعي لتقليل الازدحام والحوادث، مع تطوير أنظمة النقل المستدامة.

لا تزال ليبيا تواجه تحديات مثل:

- ارتفاع معدلات الحوادث بسبب السرعة الزائدة وعدم الالتزام بالإشارات.
- الحاجة إلى مزيد من التمويل لاستكمال مشاريع البنية التحتية.
- ضرورة تعزيز التعاون الدولي لنقل الخبرات والتقنيات الحديثة.

الخلاصة

تعمل ليبيا على بناء منظومة متكاملة للسلامة المرورية عبر مزيج من التشريعات الصارمة والاستثمار في التكنولوجيا والتوعية، لكن نجاح هذه الجهود مرهون بالاستمرارية في التنفيذ والتعاون بين الجهات المحلية والدولية.